



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الغذية والزراعة  
للأمم المتحدة

A

## المؤتمر

الدورة الحادية والأربعون

روما، 22-29 يونيو/حزيران 2019

بيان المدير العام

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي السادة الوزراء ونواب الوزراء،

أصحاب السعادة،

السادة المندوبون الكرام،

حضرات السيدات والسادة،

عندما أخذت أفكر في محور حديثي اليوم، راودني بادئ ذي بدء شعور بأنه يجدر بي أن أستعرض بالتفصيل ما أنجزناه سوياً منذ عام 2012 عندما استلمتُ زمام مناصبي كمدير عام.

لكن، عوضاً عن أن أمتدح نفسي وأثقل كاهلكم بالأرقام، دعوني أقتبس ما جاء في التقييم الأخير لمنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف وهي شبكة تُديرها بعض أهم البلدان المانحة.

أقتبس: "لقد حسنت المنظمة أداءها من حيث تعزيز محور تركيزها الاستراتيجي وتوثيق إدارتها التشغيلية وزيادة التزامها بالشراكات. وعلى الصعيد الداخلي، تراق هذا التحول مع تغييرات في العمق في طريقة تنظيم المنظمة عملها. ولقد استوجب تنفيذ هذه الإصلاحات في ظل اعتماد ميزانية أساسية ذات نمو صفري عملية تكيف كبرى. أما على الصعيد الخارجي، فقد عزز محور التركيز الجديد التزام المنظمة باللامركزية وبالعامل ضمن شراكات. وتشير الأدلة المنبثقة عن عمليات التقييم هذه إلى أنّ المنظمة قد باتت اليوم تتمتع بمكانة مرموقة لدى شركائها." نهاية الاقتباس.

إذا ما قبلنا بهذا التقييم بوصفه موجزاً مقتضباً عما تحقق من إنجازات خلال السنوات الأخيرة، فإنني أنتهز الكلمة التي ألقيناها أمامكم اليوم لأطلعكم على بعض الأفكار التي ساورتني، حول ما تعلمته خلال ولايتي كمدير عام للمنظمة.



C 2019

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة

للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة [www.fao.org](http://www.fao.org)

فإذا ما نظرنا إلى السنوات السبع ونصف السنة الماضية، أعتقد أنّ ثلاث خطوات أدّت دورًا مشهودًا ولكن حاسمًا لزيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها.

وقد تمثلت هذه الخطوات في إحداث تغييرات في سلوك ممثلي البلدان وموظفينا.

وقضت الخطوة الأولى التي سألقي الضوء عليها بإبعاد أجهزتنا الرئاسية عن عاداتها المتمثلة في اعتماد أدوار خصومية بين البلدان النامية والمتقدمة.

وإني أفخر بأن أقول إننا نجحنا في ذلك. فأعدنا الثقة المتبادلة لدى الأعضاء الذين كانوا منقسمين.

وفي عام 2015 على سبيل المثال، توصلت البلدان، خلال انعقاد دورة المجلس، إلى اتفاق للمرة الأولى بشأن مستوى الميزانية قبل عرضها على المؤتمر.

ومنذ ذلك الحين والقرارات تُؤخذ جميعها تقريبًا بتوافق الآراء داخل المنظمة. وهذا في نظري، أحد المعالم البارزة الراهنة.

لكن رغم التوافق في الآراء وتحسّن الحوار، لم ننجح بعد في التوفيق بين طموحاتنا المتنامية والحاجة إلى زيادة موارد ميزانيتنا العادية.

ومنذ أن استلمتُ زمام مناصبي وأنا أعمل على إدارة هذه المنظمة ضمن مفهوم النمو الإسمي الصفري المقيّد في اشتراكاتنا المقررة.

وكان معنى هذا في كلّ مرة وجود قدر أقلّ من المال بالأرقام الحقيقية في كل فترة مالية، في حين أنّ البلدان ما فتئت تطالب المنظمة بالقيام بالمزيد.

وسأكون صادقًا معكم، كنتُ أتمنى لو أن ممثلي الدول الأعضاء خصّوا حكوماتهم على نحو أكبر لاستثمار المزيد في المنظمة بما يمكنها من مواجهة التحديات الهائلة الماثلة أمامنا على نحو أفضل.

ومنذ سنة 2012، نجحنا في تحقيق أكثر من 150 مليون دولار أمريكي من الوفورات خاصة من خلال إلغاء البيروقراطية واعتماد ممارسات محسّنة على صعيد الإدارة.

لكن لذلك حدود. وعلى حد قول الرئيس المستقل للمجلس، فإنّ لجميع الأشرطة المطاطية حدودها وقد تعيّن علينا الاعتماد بشكل متزايد على المساهمات الطوعية لإدارة المنظمة.

وكما أسلفنا خلال الدورة الأخيرة للمجلس، نحن اليوم في وضع يعتمد فيه ثلثا مواردنا المالية على حسن نوايا المانحين وليس على الاشتراكات المقررة للأعضاء في منظماتنا.

وهذا يشكل من جهة، علامة ثقة من جانب المانحين في المنظمة؛ ولكنه من جهة أخرى مصدر خطر.

فالمساهمات الطوعية عرضة للتقلب بشكل كبير وتتأثر بالعديد من المتغيرات الخارجة عن إرادتنا. فنحن نجهد موعدها وتوافرها وكميّتها.

ناهيك عن خطر جعل برامج المنظمة موجهة بشكل متزايد بالأولويات التي تضعها الجهات المانحة الرئيسية عوضًا عن الأعضاء في المنظمة برمتهم. ولا بُدّ من معالجة هذا الواقع في القريب العاجل.

أما التغيير الثاني في السلوك في المنظمة الذي أودّ تسليط الضوء عليه اليوم فهو في نقل الأمانة نحو الشراكات مع الجهات الفاعلة والمؤسسات الأخرى.

فقد درجت المنظمة في ما مضى على العمل خلف أبواب مُغلقة لكننا فتحنا أبواب المنظمة للعديد من الشركاء الجدد.

ومنذ سنة 2013، عندما وافق الأعضاء على الاقتراح الذي تقدمنا به بشأن السياسات الخاصة بالشراكات، قُمنّا بالتوقيع على أكثر من 200 اتفاق شراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث. وإنّ مشاركتهم في أنشطتنا يُعطي مزيداً من الدفع لعمل المنظمة.

وعملنا أيضاً على توطيد تعاوننا مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى خاصة في إطار خطة عام 2030.

وأحد الأمثلة على ذلك مطبوعنا الرئيسي عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم الذي يصدر بالتعاون بين خمس من وكالات الأمم المتحدة هي: منظّمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعيّة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالميّة.

ولعلّ الأهم من ذلك أنّ وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقرها في روما قد انتقلت من علاقة كانت في أغلب الأحيان حافلة بالتنافس إلى علاقة تتعاون فيها معاً بحسب ميزتنا المقارنة.

ويتجلى هذا بشكل خاص في الميدان حيث تتعاون مكاتبنا القطرية بشكل مكثّف للتغلب على مشكلة الشحّ في الموارد. ونأمل أن ننجح خلال السنوات القادمة في تحقيق المزيد معاً هنا في روما.

وتمثّلت الخطوة الثالثة باتجاه تغيير السلوك في المنظمة في تحسين استخدام المعارف والخبرة داخل المنظمة من خلال تفعيل العمل المشترك بين الاختصاصات.

فالعديد من قضايا التنمية الزراعية والريفية أو التغذية والنظم الغذائية أو إدارة الموارد الطبيعية أو في المجالات البيئية هي قضايا متعددة الاختصاصات. وبالتالي، فإنّ أفضل طريقة لمعالجتها تكون من خلال الفرق وليس من خلال أخصائيين يعملون بشكل منعزل.

ومن هذا المنطلق، قمنا بتشكيل خمسة فرق معنية بالبرامج الاستراتيجية للمنظمة لتنسيق عملنا على نحو أفضل بغية تحقيق كل من أهدافنا الاستراتيجية الخمسة.

واعتمدنا كذلك أربعة مواضيع مشتركة كجزء من إطارنا الاستراتيجي هي الحوكمة والمساواة بين الجنسين وتغيير المناخ والتغذية.

وقد حققت هذه التغييرات الكثير من حيث تحسين تخطيط البرامج والمشاريع إضافة إلى تشجيع الموظفين على العمل ضمن فرق على مستوى الإدارات والشعَب، مما أتاح للمنظمة العمل بشكل أفقي أكثر.

لكني أعترف بأنّ هذه الخطوة الثالثة نحو التعاون المشترك بين الاختصاصات كانت أبطأ مما كنت أتمناه.

غير أنني أتوقع أن تكتسب مزيداً من الزخم في المستقبل القريب مع بروز مزيد من الأمثلة عن التجارب الناجحة.

ولا بُدّ لنا من مواصلة الجهود لكسر الحواجز التي لا تزال قائمة في المنظمة والتي تُعيق طريقة عملنا.

وإني واثق أيضاً من أن تركيزنا على مزيد من اللامركزية يؤدي إلى تعزيز أدائنا كمنظمة عالمية. وكما أعلنت منذ البدء، ما فِئتُ أُكرّر أنه لا بُدّ لمنظمة الأغذية والزراعة أن تكون منظمة معارف متجذّرة في واقعها.

وقد اكتست اللامركزية أهميّة أساسية لاكتساب فهم أفضل لاحتياجات دولنا الأعضاء، لا سيّما النامية منها، والاستجابة لها.

وُثْمنا أيضاً بتطبيق برنامج التنقل الجغرافي الذي آمل أن يُصبح في القريب العاجل جزءاً من ثقافة المنظمة. إذ من شأن دوران الموظفين بين روما والمكاتب الميدانية أن يُقدم الكثير بما يضمن بقاء وحداتنا في المقر الرئيسي على اتصال وثيق بأرض الواقع.

وقد أعطينا مكاتبنا الميدانية مزيداً من السلطات في مجال اتّخاذ القرارات. واليوم، باتت معظم مساهماتنا الطوعية منبثقة من الميدان، على المستوى القطري، وتُدار هناك بالتواصل الوثيق مع السلطات الوطنية.

وقد ساعد هذا بدوره في زيادة تركيزنا على برنامج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الذي سيحظى بالتأكيد باهتمامنا الخاص في السنوات المقبلة.

حضرات السيدات والسادة،

لعلّ أكثر الأمور إيجابية التي تعلمتها خلال الولايتين اللتين قضيتهما كمدير عام للمنظمة هو أنّ السياسات المبتكرة يُمكن أن تُحظى بسرعة على قبول واسع النطاق وقد فُوجئت بالقدر المتدني من الاستثمارات التي تتطلبها تلك السياسات.

وسأعطيكم مثالين اثنين عن تحولات من هذا النوع في السياسات.

أولاً، فُبول مُعظم الحكومات بأنّ زيادة الإنتاج الغذائي لا يُؤدي بالضرورة إلى الحد من الجوع. وبالتالي، لا بُدّ من وجود برامج للحماية الاجتماعية موجهة لفئات معيّنة بوصفها عناصر أساسية في البرامج الناجحة للحدّ من الفقر.

وآمل خلال السنوات المقبلة أن تقبل الحكومات أيضاً على نطاق واسع بأننا بحاجة بصورة مُلحّة إلى إنتاج أغذية صحيّة عوضاً عن الاكتفاء بزيادة إنتاج الأغذية؛ وبأنّ إنتاج أغذية صحيّة يتطلّب وجود مُحيطات سليمة وثربة سليمة وبُذور سليمة وممارسات إنتاج مُستدامة.

وإنّ التحديات المرتبطة بالأغذية التي تواجهها الإنسانية في يومنا هذا لا تقتصر على الإنتاج وإمكانية الحصول على الأغذية فسحب، بل تتعلق أيضاً بنوعية الأغذية التي ننتجها. وإنّ الأشخاص يأكلون بشكل سيء خاصة في ما يتعلّق بالاستهلاك العالي للأغذية المفرطة التجهيز والمنتجات الاصطناعية.

وبتصوري أنّ المواصفات الخاصة بسلامة الأغذية لا يُمكن أن تقتصر على الوقاية من التسمم الغذائي أو الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق الأغذية. فلا بُدَّ لسلامة الأغذية أن تُعنى أيضًا بحماية الأشخاص من جميع أشكال سوء التغذية. ويجب علينا تشجيع الأنماط الغذائية الصحيّة بقدر أكبر.

ولكي يُعتبر استهلاك غذاء ما مأمونًا، لا بُدَّ أن يكون أيضًا صحيًا. ونحن بحاجة ماسّة إلى فتح حوار حول القواعد الراجعة لهذه المسألة على المستويين الوطني والدولي.

أما التحول الثاني في السياسات الذي سرعان ما قبلت به الحكومات فهو أهميّة بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات في المناطق والمجتمعات المحليّة المعرضة لحالات طوارئ مستمرة.

فلاستثمار في الوقاية أكثر فعاليّة وأقلّ كلفة بكثير من العمل بعد حدوث الكوارث.

وقد علّمتنا التجربة أنّ إنقاذ الأرواح يتطلّب منا أيضًا إنقاذ سُبل العيش. وقد أصبح هذا شعار شراكتنا مع الوكالات الإنمائيّة والإنسانيّة الأخرى، لا سيّما المنظمتين الشقيقتين الموجودتين هنا في روما.

ودعوني أضيف أننا تعلّمنا أيضًا أنّه من السهل على المزارعين اعتماد التغييرات في التكنولوجيا متى كانت ميزاتنا جليّة.

ولعل أبرز الأمثلة على ذلك سرعة اعتماد مُمارسة الزراعة من دون حراثة من جانب البلدان المتقدمة والنامية على حدّ سواء في يومنا هذا.

وإننا نشجع المزارعين على زراعة محاصيل من دون فلاحه أو تجريف للحد من تدهور التربة وفقدان الرطوبة واستخدام الطاقة. وتبلغ حاليًا مساحة الأراضي الزراعية الخاضعة لهذه الممارسة نحو 180 مليون هكتار.

وقد زادني هذه التجارب قناعة بقدرة المنظمة على العمل بفعالية من أجل التشجيع على اعتماد هذه السياسات والتكنولوجيات الجديدة على نطاق واسع، باعتبارها أساسيّة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي اعتقادي أيضًا أننا قد ساعدنا على تغيير الانطباعات السائدة إزاء من يُطعم العالم وكيفية إنتاج مزيد من الأغذية بموازاة سعينا إلى الحد من الفاقد والمهدر في النظم الغذائيّة الحاليّة.

وأمل أن نكون قد نجحنا في كشف حقيقة الرأي القائل بأنّ الزراعة الصناعية وحدها، التي تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيات الكثيفة الطاقة، قادرة على ضمان الأمن الغذائي العالمي في الأجل البعيد.

وبات من المقبول أكثر فأكثر أنّ النموذج الزراعي الذي جرى الترويج له من خلال الثورة الخضراء قد وصل إلى حده الأقصى وثمة متّسع أيضًا للزراعة الأسرية في العالم. متّسع مناسب.

خلال السنوات الستين الماضية، أدّت نظم الزراعة المعتمدة بشكل مكثّف على الموارد إلى زيادة إنتاج الأغذية لكن بكلفة عالية بالنسبة إلى البيئة، مما أدى إلى إزالة الغابات وشح المياه واستنزاف التربة وارتفاع مستويات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ويجدد بنا التشجيع على إحداث تحوّل في هذه المعادلة. فمستقبل الأغذية والزراعة ليس الاعتماد المكثف على المدخلات بل على المعرفة والتكنولوجيا.

حضرات السيدات والسادة،

في الختام، يجدر بنا التحلي بقدر أكبر من الحرّة للترويج للميزات المقارنة للمنظمة باعتبارها وكالة متعددة الأطراف والاستفادة منها.

ولعلّ أكثر ما يُقلقني هو بروز سياسات وطنية منظوية نحو الداخل بدأت تقوّض الدعم للمؤسسات المتعددة الأطراف، في مرحلة هي الأشد حاجة إلى تضافر العمل بين البلدان أكثر من أي وقت مضى.

وإنّ العديد من القضايا المتعلقة بإطعام العالم وإدارة الموارد الطبيعيّة على نحو مستدام لها أبعاد عالميّة وعابرة للحدود الوطنية تعجز البلدان بمفردها عن معالجتها.

وإنّ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء خير مثال على كفاءة المنظمة لتوطيد هذا النوع من التعاون بين البلدان.

ولا يخفى عنكم أنّ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء هو أول صك دولي ملزم على الإطلاق يتناول بشكل خاص الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

وقد التزم حتى اليوم نحو مائة بلد بتنفيذ هذا الاتفاق. ويُعدّ هذا إنجازاً رائعاً على اعتبار أنّ الاتفاق قد دخل حيّز التنفيذ قبل ثلاثة أعوام فقط من الآن في 2016.

وإنّ لوائح من ضرورة أن نبذل المزيد لتسخير طاقات المنظمة وقدرتها على توفير السلع العامة في المجالات الواقعة ضمن ولايتنا.

فعمليات العولمة قويّة للغاية. وإذا ما أتحنا لها الاتساع بشكل أسرع من نمو القدرات التنظيميّة، سيتفاقم خطر حدوث نزاعات محلّيّة وعالميّة لا محالة.

وإذ أغادر المنظمة، أُملي كبير في أن يسطع نورها على الدوام كمنارة للتعددية والحوار المنفتح والشراكات وأن تبقى وفية لالتزامها بناء مستقبل أفضل للشعوب كافة ولكوكبنا.

أُملي أيضاً في أن تبقى مؤسسة قائمة على مبادئ ديمقراطيّة تماماً كما حصل في الانتخابات بالأمس.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتوجه إليكم بالتهنئة على اليوم المميز بالأمس.

فهذا دليل على أنّنا قادرون معاً من إنجاز مهمّة المنظمة المتمثلة في بناء عالم خالٍ من الجوع ومن جميع أشكال سوء التغذية وأيضاً تشجيع التنمية الزراعية المستدامة على نحو أكبر.

وشكراً على حسن إصغائكم.